مدخل للنظرية الإقتصادية

قبل التطرق إلى تعريف النظرية الاقتصادية لا بد من تقديم تعريف لعلم الاقتصاد، فهذا الأخير هو عبارة عن علم إنساني واجتماعي الذي يدرس المشكلة الاقتصادية، وعليه يجب معرفة ماهي المشكلة الاقتصادية

تعرف المشكلة الاقتصادية على أنها الندرة النسبية بين الحاجات اللامتناهية و الموارد المحدودة، من التعريف السابق يجب توضيح كل من الحاجات والموارد:

1- الحاجات: هي عبارة عن المتطلبات المتعددة من مأكل ومشرب وملبس ومسكن...وهي بدورها تنقسم الى قسمين ضرورية وثانوية، لا يمكن الاستغناء عنها، اما الثانية فيمكن الاستغناء عنها احيانا.

2- الموارد: وهي عبارة عن المصادر التي تدخل في العملية الانتاجية وتنقسم بدورها الى موارد اقتصادية وغير الاقتصادية، فالموارد الاقتصادية فهي عبارة عن المصادر التي نستطيع تثمينها، اما غي الاقتصادية هي التي لا نستطيع تثمينها وتساعد في العملية الانتاجية مثل الشمس، الهواء، الضوء....

كما نستطيع تعريف علم الاقتصاد على انه ذلك العلم الذي يهتم بمعرفة الكيفية التي تستخدم بها الدول مواردها النادرة لانتاج تلك السلع والخدمات ذات القيمة في اشباع الحاجات ثم توزيعها بين أفراد المجتمع.

تعريف النظرية الاقتصادية :

يمكن تعريف النظرية الاقتصادية من خلال التعرض إلى هدفها حيث يرى **Malinvaud (Edmond)** "إن الهدف النهائي من النظرية الاقتصادية هو تسليط الضوء على الواقع العملي وإظهار الآثار التي تترتب على مختلف القرارات التي ينوى اتخاذها".

- إن النظرية الاقتصادية تحاول الانطلاقة من دراسة الواقع العملي ثم استخراج العلاقات من اجل بناء نماذج أو مخططات تفسيرية الغرض منها تمثيل العلاقات السببية بين مختلف الظواهر الاقتصادية ومحاولة تبسيطها وتمثيلها رياضيا أو بيانيا (مثلا دالة الإنتاج، منحنى العرض والطلب وعلاقتهما بالأسعار، الدخل وتأثيره على الاستهلاك...).

-إن النظرية الاقتصادية تأخذ شكل مجموعة حوادث ووقائع منظمة تنظيما عقلانيا (١الانتاج، عناصر الإنتاج، الاستهلاك. ومختلف العوامل المؤثرة فيه، القروض وسعر الفائدة ومدى مردودية المشاريع).

إنها تدرس مدى تنظيم وارتباط هذه الحوادث مع الوقائع لذا يجب التمعن في دراسة أعمال ونشاطات مختلف الأعوان (الأشخاص) (القطاعات) الاقتصادية كالأفراد، المؤسسات الإنتاجية، المؤسسات المصرفية، العالم الخارجي، الحكومة).

إن النظرية الاقتصادية لا تتوقف عند هذه الدراسة بل تتعداها إلى تلك العلاقة التي يخلقها المحيط الاجتماعي والهيكلي بين هذه الأنشطة.

إن الظواهر الاقتصادية داخل المجتمع المدروس تنتج عن نشاط الأفراد المقيمين به كما قد يتأثر بنشاط غير المقيمين بشكل أو بآخر في بناء النموذج ومنه يجب تحديد والتفرقة بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين.

ولضبط هذه الظواهر، يجب معرفة ما يلي:

اولا : تحديد وبدقة أعمال مختلف نشاطات الوحدات والمنظمات الأساسية المكونة لهذه العينة المدروسة (المجتمع) كالأفراد، الشركات والمؤسسات ١لاتاجية، الإدارات والمؤسسات الحكومية، المؤسسات المالية الوسيطة، المؤسسات الأجنبية اوما يصطلح على تسميته بالعالم الخارجي.

ثانيا : تحديد العلاقات التي يخلقها المحيط الاجتماعي والهيكلي بين مختلف الوحدات الاقتصادية او ١لأشطة، حيث غالبا ما علاقات تشابكية (مثلا هل ارتفاع أسعار ١لبترول تعود كلها بالنفع على الاقتصاد الوطني —الجواب يرتبط بدرجة تبعية المجتمع للعالم الخارجي).

ثانيا: منهجية التحليل الاقتصادي وكيفية بناء النماذج الاقتصادية الكلية

إن التحليل الاقتصادي ومن اجل تفسير الأحداث والوقائع الاقتصادية (مثلا أزمة 1929) يلجأ إلى اختيار أسباب الظاهرة المدروسة مع تبسيط للواقع عن طريق ما يعرف ببناء النماذج الاقتصادية.

فالنموذج الاقتصادي يربط بين بعض الظواهر الاقتصادية على أساس علاقات سببية وهو يمكن من تقدير أو تشخيص وضعية اقتصادية ما بناءا على حالة أخرى وهو دائما يوضع لتبسيط الواقع. لذا النموذج الذي يحتوي على عدد كبير من المتغيرات ليس حتما هو الأحسن فقد يكفي في بعض الأحيان تفسير ظاهرة ما بمتغير واحد فقط.

1-مراحل بناء النماذج الاقتصادية الكلية:

المرحلة الأولى : مرحلة اختيار الوحدات (الأشخاص) الاقتصادية وكذلك المجمعات الاقتصادية.

إن مرحلة اختيار الأشخاص (الأعوان) الاقتصادية قد اختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية حيث نجد بأن :

الكلاسيك: إن ريكاردو مثلا عند دراسته لكيفية توزيع الدخل اعتمد في تحليله على ثلاث وحدات اقتصادية هما فئة العمال، فئة الرأسماليين وفئة ملاك الأراضي وبالتالي المجمعات الاقتصادية المكونة لدخل ستكون متناسبة مع ذلك وهي ١لأجور الأرباح والريع

المدرسة الاشتراكية: إن كارل ماركس عند دراسة مشكل ١لتوزيع قسم المجتمع إلى طبقتين فقط طبقة العمال وطبقة الراسماليين وبالتالي بالنسبة إليه الدخل سيوزع بين ١لأجور والأرباح فقط.

١**لطبيعيون** : فرانسوا كيني عند تعرضه لكيفية توزيع الناتج قسم المجتمع إلى كل من طبقة المنتجين (الفلاحين) ، طبقة الملاك واخيرا الطبقة العقيمة او طبقة التجار

اما التحليل الحديث فيقسم المجتمع إلى 4 فئات (الأفراد، الإدارات الحكومية والهيئات التابعة لها (الدولة) العالم الخارجي) والبعض يضيف قطاع خامس يتمثل في قطاع المؤسسات المالية والمصرفية والتي تعد وسيطا فقط.

إن ما يستخلص مما نكر هو ان الوحدات الاقتصادية قد تختلف باختلاف المدارس كما قد تختلف باختلاف الباحث او الغرض من الدراسة فمثلا إذا كان الغرض دراسة تأثير الادخار على النشاط الاقتصادي قد نختار فقط قطاعين قطاع الأفراد وقطاع الإنتاج دون القطاعات الأخرى أما إذا كان الهدف هو مدى تأثير الضرائب فيجب إدراج قطاع الحكومة هكذا.

. **المرحلة الثانية** : وهي مرحلة اختيار أسباب الظاهرة وتبسيط الواقع وهي مرحلة يمكن تقسيمها إلى مراحل منها: خطوة تحديد المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة بصفة عامة

C=f(Y,P,Sais0ns, . . .) Q=f(x1,x2,x3, , , , P, P1,P2...)

• خطوة انتقاء البعض منها ما دامت لا تتعارض ما يراد البرهنة عليه ووفي نفس الوقت الاستغناء عن البعض الآخر التي قوته التأثيرية ضعيفة (قوة التأثير تقاس بمعامل الارتباط) مثلا

الفترة القصيرة **Q=f(P C=f(Y))**

الفترة الطويلة **C=f(Y,P) Q=F(P,Y)**

المرحلة الثالثة : مرحلة تحديد المتغيرات الوسيطية (طبيعة العلاقات) (تحديد العلاقات بين هذه المتغيرات) حيث ترتبط هند المتغيرات مع بعضها البعض وفق ثلاث أنواع من العلاقات وهي :

2- أنواع العلاقات:

أ- **علاقة التعريفية:** وهي علاقة لا تستلزم سببا أو شرطا ومنه علاقة التعريف ليست معادلة وإنما متطابقة = كأن نقول :2 =1+1

أو الدخل = الاستهلاك + الادخار والتي يعبر عنها رياضيا بـ: **Y=C+S**

أما المعادلة فلن تتحقق إلا تحت شروط معينة مثل : **Y=0.5X+100**

فحتى يكون **Y=150** يجب على **X = 100**

ب- **علاقة السلوكية :**

او ما يعرف بالعلاقة الدالية او التابعية حيث بالطرف الأيسر نجد المتغيرات التابعة و هي المتغيرة او الظاهرة التي يجب تفسيرها تتحدد قيمتها من داخل النموذج، اما المتغيرات الموجودة في الطرف الآخر فهي المتغيرات المستقلة او العوامل مؤثرة في الظاهرة محل الدراسة تضاف جاهزة للنموذج .

ج- **علاقة التوازنية:**

إن المعادلة التي تعبر عن شرط التوازن ما هي إلا محصلة تقابل ما بين علاقتين سببيتين (دالتين) وهذا حتى يتحقق شرط التوازن والذي يشكل الفرضية الأساسية التي تعتمد عليها النظرية الاقتصادية.

3-أنواع المتغيرات

كما ان هناك عدة تقسيمات للمتغيرات المفسرة للظاهرة

أ-المتغيرة الداخلية والمتغيرات الخارجية :

يطلق على المتغيرة الداخلية بهذه التسمية لأنها تعبر عن الظاهرة محل الدراسة حيث تتحدد قيمتها داخل النموذج المدروس ، بينما المتغيرات الثانية فتتحدد قيمتها خارج العلاقة السببية لأنها تتحكم فيها عوامل ليس لها علاقة بالنموذج ، فهي عبارة عن العوامل المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة.

وقت بناء النموذج فان الاختيار بين المتغيرة الداخلية والمتغيرات الخارجية يتعلق اساسا بما يريد النموذج إظهاره وفيه قد نجد متغيرة واحدة قد اعتبرت داخلية في نموذج بينما اعتبرت خارجية في نموذج آخر.

ب-المتغيرات الوسيطية (الثوابت) (الأوسطة جمع وسيط)

بالإضافة إلى المتغيرات المؤثرة هناك ما يعرف بالمتغيرات الوسيطية وهي ثوابت تميز العلاقات السببية **Y = aX + b** و **C = cY + CO** ف. **a** و **b** وسيط ثابت

الزمن كالإنتاج، الدخل، الاستثمار، . . .

ج- **المعلمة السلوكية:** وهي عبارة عن معلمة او ثابت يوضح سلوك المتغير الداخلي اذا ما تغير المتغير الخارجي.

4- التحليل وأنواعه:

أ-تعريف التحليل الاقتصادي:

التحليل الاقتصادي هو جزء من علم الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي، يتناول دراسة العلاقات التابعية بين الظواهر، أي العلاقات السببية بين الظواهر الاقتصادية. يقوم منهج التحليل الاقتصادي على أساس إعادة الظاهرة الاقتصادية إلى عناصرها البسيطة التي يمكن فهمها بيسر أكثر من فهم الظاهرة بكليتها، ومن ثم صوغ الفرضية التفسيرية لهذه الظاهرة على أساس العلاقة التابعية أو السببية

ب- أنواع التحليل:

يمكن تقسيم التحليل إلى عدة أقسام وذلك حسب ثلاث معايير أساسية:

- معيار الزمن:

ويقسم التحليل حسب هذا المعيار إلى ثلاث أنواع: تحليل ساكن وتحليل ساكن مقارن والتحليل الديناميكي:

***التحليل الساكن :**

هو تحليل لا يأخذ الزمن بعين الاعتبار، يستند إلى تحليل العلاقات بين المجاميع الاقتصادية في لحظة زمنية محددة، باعتبار أن هذه المجاميع معطيات تؤخذ بحالتها الداخلية كما هي، وتصاغ العلاقات بينها في حالتها السكونية. إن جوهر التحليل الساكن يتمثل في دراسة توزع الموارد المحدودة بين أهداف متنافسة فيما بينها في لحظة زمنية معينة، بغرض شرح العلاقة التابعية بين هذه المجاميع، مثل تحليل العلاقة بين العرض والطلب من جهة وتشكل السعر في لحظة معينة من جهة ثانية. وبمعنى آخر بناء التحليل على فرضية ثبات العلاقة بين العرض والطلب ومن ثم ثبات السعر .ونتائج التحليل الساكن لا يمكن الرجوع إليها لأن الحياة في حركة مستمرة ومعها المجاميع الاقتصادية أيضاً، ومن ثم تتحرك العلاقات فيما بينها مما يجعل من الضروري إدخال عامل الزمن ومعه أثر التغيير في التحليل الاقتصادي.

*** التحليل الساكن المقارن:**

هو ايضا تحليل لا يأخذ الزمن بعين الاعتبار، فيقصد به مقارنة وضعيتين مختلفتين لهما نفس العلاقات السببية ولكن قد تكون قيمة المتغير المستقل قد تغيرت من فترة لأخرى كأن ينتقل الطلب من **D1** إلى **D2** في نفس البلد، او اننا نقارن بين ظاهرتين اقتصاديتين في نفس اللحظة الزمنية لبلدين مختلفين.

*** التحليل الديناميكي**

فيأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن بخلاف التحليل الساكن. فالتحليل الديناميكي يتتبع تغير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية خلال فترة زمنية متعاقبة بهدف إعطاء تفسير نظري لتطور هذه العلاقات مع الزمن. ويعد هذا التحليل أكثر تعبيراً عن الوقائع، لأن المجاميع الاقتصادية تتغير مع الزمن وتغير مقاديرها قد يؤثر في العلاقات فيما بينها، لهذا يكون تتبع تطور هذه العلاقات تبعاً للتغيرات في المقادير أسلوباً مناسباً للتنبؤ المستقبلي وتوقع إمكانات حدوث تغير نوعي وليس كمياً فقط في طبيعة العلاقات بين المتغيرات.

- معيار حجم الوحدة الاقتصادية:

وينقسم بحسب هذا المعيار إلى نوعين كلي وجزئي

*** التحليل الاقتصادي الكلي**

هو أسلوب التحليل الاقتصادي الذي عرضه «جون مينارد كينز» ودافع عنه أسلوباً منهجياً لفهم آلية حدوث الأزمات في اقتصاد السوق ووسيلة ناجعة لمعالجتها والخروج منها. يتناول التحليل الاقتصادي الكلي معالجة المجاميع الاقتصادية والمتغيرات الإجمالية، معتبراً أن المجاميع (المتغيرات الإجمالية) ليست مجرد حاصل جمع مفرداتها، ومن ثم فإن تغيراتها وسلوك تطورها ليس مجموع التغيرات الحاصلة في سلوك المشروعات والأفراد (الوحدات الاقتصادية المكونة لها).

التحليل الاقتصادي الكلي يعالج عموماً النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني (القومي)، ويتناول المجاميع الاقتصادية المتعلقة بالعمليات الاقتصادية الرئيسة: الإنتاج والناتج القومي، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الاستيراد والتصدير الخ. كما يتناول كيفية تحقيق التوازن بين هذه المتغيرات وآثار اختلال توازنها على البطالة والتضخم وأسعار صرف العملة وخاصة على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة. إحدى الموضوعات الهامة التي تشغل حيزاً كبيراً من التحليل الاقتصادي الكلي، تتمثل في دور الدولة الاقتصادي، لأن الدولة هي الفاعل الاقتصادي الوحيد الذي يعالج المسائل على مستوى النظام الإجمالي، ويمتلك الوسائل للتدخل على هذا المستوى، مثل اعتماد السياسات المالية والنقدية، التدخل على مستوى التخطيط الشمولي، الجزئي، التخطيط الإلزامي أو التوجيهي. وقد كان كينز أول الاقتصاديين الليبراليين الذي عزا دوراً كبيراً للدولة في معالجة الأزمات الاقتصادية.

*** التحليل الاقتصادي الجزئي :**

يتناول السلوك الفردي وقرارات الوحدات الاقتصادية الأساسية الفردية ذات القرار المستقل، فيما يتعلق بعملية الإنتاج أو الاستهلاك، أو الاستثمار والادخار. ولا فرق أن تكون الوحدة الاقتصادية الأساسية فرداً أو مشروعاً .

ج- معيار الصياغة:

نجد في هذا المعيار أربعة أنواع للتحليل وهي : وصفي، بياني، رياضي و قياسي

- التحليل الوصفي:

هو تقديم شرح أو تفسير مفصل للظاهرة محل الدراسة بمعزل عن الأساليب الكمية التي كثيرا ما تعتمد على بعض الفرضيات من اجل تحقيقها او تمثيلها.

- التحليل البياني:

هو عبارة عن تحليل لا يخلو من التحليل الوصفي ويعتمد في تحليل الظاهرة محل الدراسة على أشكال ومنحنيات بيانية.

- التحليل الرياضي:

هو ذلك الأسلوب من التحليل الاقتصادي الذي يعتمد على استخدام الأدوات الرياضية في تحليل العلاقات القائمة بين الظواهر الاقتصادية المختلفة، وعند استعمال هذا النوع من التحليل لا يعني تراجع أهمية التحليل الوصفي بل على العكس يبقى التحليل الوصفي أساسيا في تفسير وتحليل النتائج التي تم معالجتها بشكل رياضي.

- التحليل القياسي:

يعتمد هذا التحليل على استخدام الأدوات الرياضية والإحصائية في التعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة وقياس العلاقات الكمية التي تربط بين مختلف المتغيرات ذات العلاقة بالمشكلة محل الدراسة.

أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

1-استقرار النمو الاقتصادي :

فزيادة النمو الاقتصادي المستمر للطاقة الإنتاجية (الانتاج و الخدمات) يؤدي الى زيادة الدخل التصرفي و بذلك تتحسن القدرة الشرائية و لهذا فكل دولة تسعى لتحقيق معدلات نمو اقتصادية حيث يشترط ان يكون معدل النمو الاقتصادي اكبر من معدل النمو الديمغرافي

2-العمالة الكاملة :

تعني نظرياً الاستخدام الكامل للموارد البشرية و المادية أي البطالة تساوي الصفر عملياً من الصعب الوصول الى تحقيق القضاء على البطالة خاصة في المجتمع الديمقراطي بسبب الآلة محل اليد العاملة نظرياً بافتراض ان الكل يعمل ماعدا أوقات الفراغ ,العطل,أو الانصراف من العمل فإننا نحقق مستوى استخدام كامل أما عملياً يمكن القبول ببطالة طبيعية ترتبط بالنمو الاقتصادي و التضخم

3-استقرار الاسعار:

اذا تحققت العمالة لا يعني ان البطالة =0 و بالمثل فإن استقرار الاسعار لا يعني تحقيق معدل تضخم =0 و انما الحافظة على معدل تضخم ثابت من 1 الى 3 % كحد اقصى وهذا لا يعني عدم زيادة الاسعار أي ان تكون الزيادة مبرر اقتصادياً كزيادة التكاليف و زيادة اسعار المواد الاولية المستوردة.

حيث يتمثل الاستقرار في المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين اذ يجب أن تكون الزيادة في متوسط الدخل الفردي السنوي أكبر من معدل التضخم و هذا لا يعني انه لو كان العكس فإنه يؤدي الى ضعف القدرة الشرائية ومنه انخفاض الطلب ثم الركود الاقتصادي .

4- التوازن في ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات جدول يلخص الصفقات الاقتصادية مع الخارج من صادرات وواردات وتدفق رؤس الاموال المختلفة .

5- العدالة في توزيع الدخل :

أي مكافأة الأفراد حسب المجهوات و الإنتاج المادي و الفكري .

بعض الصعوبات التي يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي:

هناك ثلاث صعوبات اساسية يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي وهي:

1- مشكلة التجميع

2- مشكلة الاوساط الحسابية

3- مشكلة التركيب.